



الدكتور: بن زغادي

المحاضرة رقم 03: ماهية التسيير الأثري.

- 1- مفهوم التسيير .
- 2- نشأة عملية التسيير .
- 3- خطوات التسيير الأثري .
- 4- أهداف التسيير الأثري .

تمهيد:

يعتبر موضوع التسيير من العلوم الحديثة مقارنة بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية، وكلمة التسيير تختلف باختلاف وجهة نظر القائم بتعريفها، لذلك هناك عدّة تعاريف تناولت هذا الموضوع، ونظراً لأهميته البالغة في المؤسسات العمومية والخاصة المختلفة الطابع سواءً الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي لا توجد حكومة إلاّ وتوليه عنايةً كبرى، حيث عمدوا على فتح تخصصات له في الجامعات وغيرها لتكوين جُملة من الإطارات تُنشط لها مهمّة التسيير، وفي مجال الآثار أصبح أكثر من ضرورة، خاصة بعد تغير المفهوم الكلاسيكي الذي كان منحصرًا في كشف وإزاحة النقاب عن البقايا المادية ووصفها وصفاً معمارياً فقط، وأيضاً ظهور مصطلح الانتفاع بالأصول التراثية.

1- مفهوم التسيير:

أ- لغة:

يرجع الاشتقاق اللغوي لكلمة تسيير من الفعل سَيَّرَ يُسَيِّرُ، يُقَالُ سَيَّرَ الْجُلَّ عَنْ الْفَرَسِ نَزَعَهُ عَنْهَا، وَسَيَّرَ الْمَثْلَ جَعَلَهُ سَائِراً وَمَتَدَاوِلاً بَيْنَ النَّاسِ.

ب- اصطلاحاً:

يرى فريدريك تايلر أنه التعرف بالضبط على ماذا تريد ثم تتأكد أن الأفراد يؤدون مهامهم بأحسن طريقة ممكنة، ويعرفه المختص في الإدارة الكلاسيكية الفرنسي هنري فايول Henry Fayol أنه التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والمراقبة، وهو تنظيم نشاط بشري جماعي هادف، ولذلك هو علم وفن سلوك التعامل مع الأفراد وتحقيق التعاون بينهم وتنسيق جهودهم من أجل تحقيق أهداف مشروع ما، ومن المنظور التنظيمي هو إنجاز أهداف تنظيمية من خلال الموارد البشرية والمادية، وهو عملية مستمر ومتكاملة تبدأ بتحديد الهدف، ثم رسم الطريقة المثلى للوصول إليه عن طريق ممارسة التسيير من خلال القيام بالوظائف الإدارية، والتسيير أيضاً هو تنسيق الموارد المختلفة من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والإدارة والرقابة قصد الوصول إلى هدف مسطر مسبقاً.

يتضح من خلال ما ذكر من تعريفات أن عملية التسيير هي أوسع وأشمل من التخطيط، فهو جزء لا يتجزأ منها، وتبعاً لذلك أمكن اعتبار التسيير في مجال الآثار هو الرواق الذي ترتسم فيه الخطى الثابتة لإنجاز مشروع وإخراجه إلى النور في أحسن حلّة حتى يؤدي دوره المنوط به ضمن مجال معين.

وفي مجال الممتلكات الثقافية التسيير هو عملية تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي معاً، أي أنها تنقسم لقسمين، قسم يجسد في الإدارة، وقسم آخر يقوم بها المختصون في مجال الآثار بمشاركة بعض من المختصين في العلوم المساعدة لعلم الآثار كالمهندسة المعمارية والكيمياء والإعلام الآلي، من أجل ضمان استدامة القيمة الفنية والتاريخية للممتلكات الثقافية ووصولها للأجيال اللاحقة، وأيضاً جعلها مادة خام جيدة للصناعة السياحية.

2- نشأة عملية التسيير:

إذا ما استقرأنا ما جادت به الكتب عن أسلوب عيش إنسان ما قبل التاريخ، لوجدنا أن عملية التسيير كانت قائمة في فكره ثم انتقلت إلى واقعه، لقد كان مسيراً بارعاً، فقد استطاع ترويض الطبيعة وتسييرها وفقاً لما يريده من متطلبات في بيئة أقل ما يمكن القول عنها أنها لا تساعد على النجاح على تكوين إطار معيشي يكفل له الأمن ويوفر له الغذاء، خاصة أن الخبرات التي تساعد في ذلك لم تكن

موجودة، فقد كان هو المصدر الأول لها، هكذا كان للإنسان والزمان والمكان دور في صقل عدّة مفاهيم.

يذكر بعض الدارسين أن حضارات بلاد ما بين النهرين اعتنت كثيراً بموضوع التسيير، فقد طبّق حكام مصر الفرعونية مبدأ التسيير المركزي، بالموازاة مع ذلك قام حمورابي بوضع القانون الذي سيّر شؤون الرعية في بابل، وكان للرومان أيضاً اهتمام بهذه العملية، فقد طبقوه في شتّى المجالات المدنية منها والعسكرية.

3- خطوات التسيير الأثري:

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التسيير الممتلكات الثقافية لا ينحصر فقط في ما له علاقة بالتنظيم إذ يتعدّاه إلى المراقبة وتنسيق التعاون بين عدد من المختصين، لأن هدف تسيير الممتلكات الثقافية لا يتوقف فقط عند الحفاظ عليها، إنما يتعدّاه للاستغلال، وتجدر الإشارة أن هناك عدد من الخطوات التي تخدم عملية التسيير الأثري نوجز ذكرها وفقاً للهدف المتوخى منها في مايلي:

-التخطيط: تعتبر هذه الخطوة الأولى أهم الخطوات، لأنها القاعدة التي تنطلق منها باقي الخطوات لأهميتها البالغة أيضاً في التسيير، ويتفق المختصون أنه وسيلة وليس هدفاً، ومن أهم النقاط الأساسية التي يتم التخطيط لها مسبقاً في هذه النقطة مايلي:

- وضع أهداف تسيير الممتلكات الثقافية واستراتيجياته وسياساته وإجراءاته وتنبؤاته.
 - إعداد ميزانية تسيير الممتلكات الثقافية ووضع برامج عمله والجدول الزمنية الخاصة به.
 - اتخاذ القرار المناسب في كيفية التعامل مع الأثر المتضرر جرّاء إما عوامل طبيعية أو بشرية.
- التنظيم: عرّفه هنري فايول أنه إمداد المشروع بكل ما يساعد على تأدية وظيفته كالمواد الأولية، وعرّفه المؤرخ البريطاني رولف دافيز أنه تعاون مجموعة من الأشخاص سواء كانت صغيرة أو كبيرة تحت قيادة رشيدة، بحيث يكون لديهم رغبة أكيدة في تحقيق الأهداف المشتركة مع قدر كاف من العناية بالعمل الإنساني.

يمكن من خلال هذه الخطوة تحديد العلاقات والمستويات وتقسيم الأعمال وفقاً لما يريده مدير المؤسسة، أو ما تنص عليه مادة قانون أو مرسوم، وهو بمثابة القاعدة التي تركز عليها باقي خطوات التسيير، لأنه بمثابة المحرك الأساسي لعملها، وفي حالة إذا ما خلت عملية التسيير الأثري من هذه الخطوة ستكون عملية فاشلة، لأن التنظيم يحقق السرعة في التنفيذ والعمل والتدخل للمعالجة، أي أنه يحول التخطيط الخاص بكيفية تسيير الممتلكات الثقافية إلى واقع ملموس.

- التوظيف: يقصد بهذه الخطوة الاستعانة بعدد من الكفاءات المختصة في مجال الآثار، لضمان تسيير متكامل للجوانب.

- التوجيه: تشبه هذه الخطوة إلى حدٍ ما عملية التنظيم، لأنها تتشابه معها في تحديد المهام المنوطة بكل موظف داخل مؤسسة تسهر على تسيير التراث.

- الرقابة: يفيد معنى هذه الكلمة المراقبة المستديمة للمعالم التاريخية والمواقع الأثرية، وتكمن وظيفة هذه الخطوة في السهر على التطبيق الجاد لجميع الخطوات السابقة، لتصحيح بعض الأخطاء التي يُحتمل وقوعها، وقد ذكر أحد المختصين في الإدارة أن القرار هو القلب النابض للإدارة التي تعكف على تسيير شئ ما، ولكي ينجح عمل هذه الخطوات في تسيير التراث يمكن الاستعانة بأسلوب الحوافز المادية للقائمين على هذه العملية من جهة، ومن جهة أخرى للمالكي المعالم التاريخية، لدمج المشاركة الشعبية في عملية التسيير الأثري، وترسيخ فكرة الانتفاع بالأصول التراثية.

4- أهداف التسيير الأثري:

تعتبر عملية تسيير الممتلكات الثقافية جزءاً لا يتجزأ من المبدأ العام المتمثل في إيصال فكرة الأسلاف عن الواقع الذي عاشوه بثقافتهم إلى الأجيال الحالية والأحفق، تحقيقاً للتواصل الحضاري، ولعلّ بروز مفهوم الانتفاع بالأصول التراثية الذي ظهر في صفحات دارسي الآثار في الآونة الأخيرة كان له وقعٌ على بروز مصطلح التسيير الأثري، إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال الوصول إلى ذلك الهدف من دون تسطير مجموعة من المراحل المتعاقبة والمتكاملة فيما بينها تفيد معنى التسيير، وبناءً على ذلك تنحصر أهداف هذه العملية في مايلي:

-الوصول إلى تحقيق مرحلة استغلال الممتلكات الثقافية، وذلك فيما له علاقة بالمجال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

-الحفاظ المتكامل الجوانب على أصالة الممتلكات الثقافية، بما في ذلك باقي القيم المميزة لها، باعتبار التسيير عملية مراقبة دورية لأساليب التدخلات وحالة الأثر.

-تكوين بنك معلوماتي عن الجانب الكمي والكيفي للممتلكات الثقافية الموجودة في منطقة ما.

-تثمين المعالم التاريخية والمواقع الأثرية والمجموعات الحضارية العتيقة عبر ربطها مع المجتمع الذي تحيا في كنفه.

-تشكيل طاقم إداري من المختصين في علم الآثار، وآخرين في العلوم المساعدة في هذا المجال.

-التطبيق الصارم لمواد الحماية المنصوص عليها في القانون 04/98.